تحديات السيادة في النظام الهندي الفدرالي

م.د هديل إبراهيم محمد
جامعة كركوك، كلية القانون والعلوم السياسية
hadeelibrahim@uokirkuk.edu.iq

الكلمات المفتاحية: الهند، الفدرالية، السيادة الثنائية، العلاقة بين المركز والولايات.

كيفية اقتباس البحث

محمد, هديل إبراهيم , تحديات السيادة في النظام الهندي الفدرالي,مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، آذار ٢٠٢٦, المجلد:١٦, العدد:٣.

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Challenges to Sovereignty in India's Federal System

Dr. Hadeel Ibrahim Mohammed
University of Kirkuk, College of Law and Political Science
hadeelibrahim@uokirkuk.edu.iq

Keywords : India, federalism, dual sovereignty, central government-state relationship.

How To Cite This Article
,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, March 2026,Volume:16,Issue 3.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:
This study examines the structural and political challenges facing the Indian federal system under the centralized federal structure established by the 1950 Indian Constitution. This federalism combines the principle of national sovereignty with the principle of regional distribution of powers, contributing to structural tensions between the central government and the states. The study's significance lies in understanding the Indian federal model and highlighting the points of contact between the powers of the central government and the state governments. The conflict of jurisdictions appears not merely as an administrative problem but as a fundamental challenge to the concept of dual sovereignty within a single state. Therefore, this study aims to demonstrate this by dividing it into three main sections: the nature of the federal system in India in terms of its origins and formation; the constitutional and legal framework of the institutions of the Indian federal system; and the challenges to sovereignty within the Indian federal system.

الملخص:

تتناول هذه الدراسة التحديات البنيوية والسياسية التي يواجهها النظام الهندي الفدرالي في ظل بنية فدرالية مركزية ارساها الدستور الهندي لعام (١٩٥٠)، فقد جمعت هذه الفدرالية ما بين مبدأ

السيادة الوطنية وما بين مبدا التوزيع الإقليمي لاختصاصات؛ أسهم ذلك توترات هيكلية ما بين المركز والاقاليم. لتاتي اهمية الدراسة عن طريق التعرف الى النموذج الفدرالي الهندي وإظهار منطقة التماس بين سلطات الحكومة المركزية وحكومة الولايات، فقد يظهر تنازع الاختصاص ليس كمشكلة إدارية فقط بل تحدي جوهري لمفهوم السيادة الثنائية داخل الدولة الواحدة؛ لذا جاءت هذه الدراسة لإظهار ذلك عبر تقسيمه الى ثلاثة محاور هي طبيعة النظام الفدرالي في الهند من حيث نشأته وتكوينه اما المحور الثاني فقد تضمن الإطار الدستوري والقانوني لمؤسسات النظام الفدرالي الهندي، في حين تناول المحور الثالث تحديات السيادة في النظام الهندي الفدرالي.

المقدمة

يعد النظام الهندي الفدرالي من اكثر الأنظمة الدستورية تعقيدا وثراءً، فقد انشأ هذا الدستور في سياق تاريخي استثنائي جمع ما بين الإرث الاستعماري والتنوع الاثني والديني واللغوي فضلا عن عدد السكان الهائل الذي يصل الى اكثر من مليار نسمة ويتحدثون فيها بأكثر من (٣٠) لغة والمئات من اللهجات المحلية، وينقسم انتماؤهم بين ديانات كبرى والعشرات من الديانات المحدودة؛ ونتيجة لهذا أدرك قادة الهند منذ وقت مبكر ان حكم دولة بحجم القارة وبها قدر من التنوع والاختلاف لا يمكن ان يستقر؛ الا على اساس نظام سياسي فدرالي قادر على ان يستوعب هؤلاء السكان، فتحدي بناء الدولة الموحدة القادرة على استيعاب هؤلاء من دون ان تتفكك وحدتها؛ لذا جاء دستور عام (١٩٥٠) معبرا عن توافق دقيق بين مركزية السلطة وتوزيع الاختصاصات والصلاحيات للولايات في اطار ما وصفوه فقهاء الدستور بالنظام شبه الفدرالي وهذا يعني قانونيا وسياسيا بهيمنة الحكومة المركزية ليشكل هذا الشكل تحديدا نقطة قوة ومصدرا للخلاف في الوقت نفسه، فقد سهل الوحدة في التنوع وفي الوقت ذاته ادى الى توترات بين الحكومات على مختلف المستويات مما أدى ذلك الى جعل السيادة في النظام الهندي الفدرالي محل توتر متجدد بين سيادة الحكومة المركزية وسيادة حكومات الفدرالية للولايات والاقاليم.

اهمية الدراسة

تنبع اهمية الدراسة الى التعرف بالنموذج الفدرالي الهندي وإظهار منطقة التماس بين سلطات الحكومة المركزية وحكومة الولايات فقد يظهر تنازع الاختصاص ليس كمشكلة إدارية فقط بل تحدي جوهري لمفهوم السيادة الثنائية داخل الدولة الواحدة.

اشكالية الدراسة:

تقتضي المنهجية البحثية ان تحدد اشكالية الدراسة ومن اجل حصر هذا الموضوع لابد من طرح عدد من الاسئلة لأجل الاجابة عليها في محتوى الدراسة وهي كما يلي:

١. ماهي العوامل التي ادت الى نشأة وتكوين النظام الفدرالي في الهند؟
٢. ممن تتكون المؤسسات النظام الفدرالي؟
٣. كيف يجري توزيع الاختصاصات والصلاحيات بين السلطات الاتحادية والولايات؟
٤. هل هناك توازن حقيقي ما بين الاتحاد والولايات؟
٥. هل يمكن للولايات ان تقوم باقتراح تعديل الدستور الاتحادي؟
٦. وماهي اهم التحديات التي تواجه السيادة في النظام الفدرالي الهندي؟

فرضية الدراسة

تنطلق فرضية الدراسة من ان "الدستور الهندي قد وضع تصورا لتوازن خلاق بين الحاجة لوجود مركز فعال وولايات قوية، فأصبح النظام الفدرالي الهندي هو الإطار السليم لعمل الدولة على الرغم من صعوبة الحفاظ على توازن السلطات مما سيسهم بإظهار تحديات سيادية".

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على عدد من مناهج البحث العلمي يأتي في مقدمتها المدخل التاريخي الذي سعى الى اعطاء لمحة تاريخية عن نشأة وتكوين النظام الفدرالي في الهند كما جرى استعمال المنهج التحليل النظمي الذي عن طريقه استعراض نصوص الدستور الهندي والمؤسسات الرسمية سواءً على المستوى الاتحاد او على مستوى الولايات والاقاليم فضلا عن استخدامنا المنهج البنائي الوظيفي في تحديده للآلية توزيع الاختصاصات بين المؤسسات الاتحادية والمؤسسات المحلية.

هيكلية الدراسة

تنتظم هذه الدراسة في ثلاثة مطالب فضلا عن المقدمة والخاتمة، اذ يتناول المحور الاول طبيعة النظام الفدرالي في الهند من حيث نشأته وتكوينه اما المحور الثاني فقد تضمن الإطار الدستوري والقانوني لمؤسسات النظام الفدرالي الهندي، في حين تناول المحور الثالث تحديات السيادة في النظام الهندي الفدرالي.

المحور الاول: طبيعة النظام الفدرالية في الهند (النشأة والتكوين)

لم تشهد الهند عبر تاريخها الطويل دولة مركزية الا نادرا، اذ ان طبيعتها الجغرافية ومساحتها الشاسعة وتعدداتها الهائلة ونشاطها الاقتصادي المتمركز حول الزراعة جعلتها تدار بطريقة لامركزية، ففي اواخر القرن الخامس عشر كانت الهند تُعرف صورا بدائية من اللامركزية عبر ما

يطلق عليها (البانشيات) او (المجالس القروية)، التي كانت اشبه بالمؤسسات الحكم الذاتي منتخبة، وتتكون في الغالب من خمسة اعضاء يمثلون حكماء او كبار القرية وتتسع نشاطاتها لتشمل مناحي الحياة كافة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الدينية[١]؛ الا ان هذه المجالس بمرور الوقت لاسيما في ظل الاستعمار البريطاني قد تراجع دورها، حتى انها في عشية حصول الهند على الاستقلال لم تكن تتواجد منها الا (٣٠%) فقط من القرى الهندية[٢].

اما في مرحلة نفوذ الاوربي (البريطاني)، فقد عرفت الهند اشكالا أكثر تطورا من اللامركزية مثل الهيئات البلدية التي انشاها الاوربيون ببعض المدن مثل (المدراس) و(كلكتا) و(بومباي) بدءاً من القرن السابع عشر؛ الا انه في اعقاب فشل ثورة ١٨٥٧[*] وخضوع الهند لاستعمار البريطاني انقسمت الهند الى وحدتين منفصلتين هما [٣]:

١. مقاطعات الهند البريطانية: خضعت هذه المقاطعات للحكم المباشر للتاج البريطاني، وكانت كل مقاطعة منها تنقسم على عدد من المناطق او المراكز التي يرأس ادارتها موظفا يطلق عليه اسم (المحصل) او (الرئيس) ويختص بحفظ النظام وجمع الضرائب وادارة العدالة.
٢. الولايات الاميرية: وكانت تشغل هذه الولايات (٤٠%) من مساحة الهند وبلغ عددها ٦٥٢) امارة، وكانت تخضع لحكم الامراء، اذ تمتعت هذه الولايات بقدر كبير من الحكم الذاتي في إطار حدودها؛ الا انها اذعنت في الوقت نفسه لسيطرة التاج البريطاني لاسيما في مجالي الدفاع والعلاقات الخارجية.

وعلى هذا فقد ظهرت فكرة الفدرالية كأساس لتنظيم الدولة الهندية، وطرحت هذه الفكرة لأول مرة في اعقاب الحرب العالمية الاولى، ثم تبلورت ملامحها مع اقرار قانون حكومة الهند الصادر عن سلطة الاحتلال البريطاني في عام (١٩٣٥)[*] بان الهند دولة اتحادية بكل ما يعينه ذلك من توزيع للاختصاصات بين الحكومة المركزية ممثلة آنذاك في نائب الملك (ممثل سلطة الاحتلال البريطاني) وحكومات الولايات الاقليمية سواء اكانت اقاليم ام ولايات اميرية [٤]. ولعل اهم العوامل التي اسهمت بالأخذ بفكرة الفدرالية من قبل النخبة الهندية وسلطة الاحتلال البريطاني لإدارة الدولة الهندية تمثلت بما يلي [٥]:

أ. تأسيس حزب المؤتمر الوطني الهندي في عام (١٨٨٥) الذي أسهم في تطور نمو اشكال الوعي القومي واللغوي والسياسي.
ب. تنامي قوى الطائفية والاقليمية في الهند التي عبرت عن نفسها في انشاء العديد من التنظيمات السياسية والاجتماعية المعبرة عن مصالحها مثل المطالبة بحكم ذاتي اوسع في مناطقها، او حتى الاستقلال عن الدولة الهندية، وقد تجلت بوادر هذا التنامي لتلك القوى بوضوح مع تأسيس

حزب الرابطة الاسلامية في عام (١٩٠٦) وحزب (الاكالي دال) في اوائل العشرينيات القرن العشرين ومطالبته بدولة سيخية في البنجاب.

ت. تطور وسائل المواصلات والاتصالات وارتباط اجزاء الهند المختلفة لأول مرة في تاريخها بشبكة مواصلات وهو الامر الذي ادى الى نمو الوعي بالقومية الجغرافية لدى الهنود [٦].

ولذلك فقد كان ينظر الى فكرة الفدرالية بوصفها اطارا سياسيا يمكن عن طريقه التغلب على مشكلات ذات صلة بالمطالب الحكم الذاتي المثارة من قبل المسلمين وغيرهم، فضلا عن معالجة قضية الولايات الاميرية شبة المستقلة ذاتيا. وعلى الرغم من رفض غالبية قادة الحركة الوطنية الهندية وفي مقدمتهم (جواهر لال نهرو) لقانون حكومة الهند؛ مما جعله لا يدخل حيز التنفيذ العملي، وقد جاء رفض هذا القانون آنذاك بسبب ما كان يتضمنه من انكار لحق الهند ككل في الاستقلال وتركيزه بدرجة اكبر على قضية الحكم الذاتي للأقاليم وحماية حقوق الامراء وجعل تمثيلهم في المجلس التشريعي الفدرالي بنسبة (٤٠%) وفي الجمعية العامة الفدرالية بنسبة (٣٣%) في حين كان عدد سكان هذه الولايات الاميرية لا يتجاوز (٢٤%) فقط من اجمالي سكان الهند، فضلا عن صياغة (محمد علي جناح) زعيم حزب الرابطة الاسلامية (نظرية الأُمتين) بعد ان وصل الحوار بينه وبين حزب المؤتمر الوطني الى طريق لا رجعة فيه وهو الامر الذي قاد في النهاية الى حادثة تقسيم شبه القارة الهندية في (١٩٤٧) الى دولتين باكستان والهند[٧].

وعليه فقد حصلت الهند على الاستقلال من الاستعمار البريطاني في (اب ١٩٤٧) وذلك بعدما اعلنت الأحزاب والمنظمات السياسية والشخصيات الهندية النضال من اجل استقلال البلاد، وقد انضمت الى الهند معظم الولايات والتقسيمات الادارية الفرعية التي كانت قائمة وكان عددها يزيد عن (٥٦٠) وحدة، وانتهجت الحكومة المركزية بعد الاستقلال سياسة توحيد البلاد عبر طرق ثلاثة هي [٨]:

١. دمج الولاية في المقاطعة الملاصقة لها.
٢. تحويل الولاية الى منطقة تدار مركزيا.
٣. تجميع الولايات الصغيرة في اتحادات (كل مجموعة في اتحاد).

وعلى هذا تكونت في الهند (٢٨) ولاية و(٨) اقاليم اتحادية من ضمنها العاصمة الوطنية دلهي.

المحور الثاني: الإطار الدستوري والقانوني لمؤسسات النظام الفدرالي الهندي

استطاع النظام الفدرالي الهندي التكيف مع النظام الديمقراطي على وفق ظروف المجتمع الهندي وهو ما يراعي به احوال تعددية المجتمع وسعيه الى توفير القدرات المناسبة من التكامل القومي

عبر استيعاب القوى السياسية والاجتماعية كافة في إطار مؤسسات دستورية رسمية للنظام السياسي.

اولاً: الدستور

تمارس السلطة السياسية في أي نظام سياسي ديمقراطي ضمن أطر قانونية، مدونة في وثيقة وهذه الوثيقة تعرف بالدستور لذلك يجري النظام السياسي وفقا للدستور الذي يوجز حقوق المواطنين ومسؤولياتهم ويحدد ويقود طريقة ممارسة السلطة من قبل المؤسسات او الهيئات الحاكمة وكيفية انتخاب تلك المؤسسات ولا يجوز ان تتعارض اية قوانين اخرى مع الدستور بوصفه القانون الاعلى للبلاد، وعلى هذا لابد ان نتحدث عن الدستور الهندي وكيف تمارس المؤسسات وظائفها استنادا لهذا الدستور.

بعد ان أصدر البرلمان البريطاني قانون استقلال الهند عام (١٩٤٧) انتقلت سلطة الحكم الخاصة بدولة الهند الى الجمعية التأسيسية الهندية، التي اصبحت بموجب هذا القانون سلطة تشريعية تتولى اعداد دستور جديد للبلاد، فضلا عن كونها برلمان مؤقت وقد استندت السلطة الى قانون حكومة الهند لعام (١٩٣٥) على الرغم من ان اول اجتماع للجمعية التأسيسية كان في (٩ كانون الاول ١٩٤٦)، اذ وضع رئيس الحكومة الانتقالية (جواهر لال نهرو) برامج الاهداف الدستورية ولعل اهمها [٩]:

١. ان هدف الجمعية التأسيسية الثابت هو اعلان الهند جمهورية مستقلة ذات سيادة.
٢. تمتلك الاقاليم سلطات قانونية لتنظيم اوضاعها.
٣. ان كل السلطات والصلاحيات في الهند المستقلة ذات سيادة تحصل على قوتها من الشعب.
٤. ضمان سيادة جمهورية الهند وسلامة اراضيها.

وعلى هذا قامت الجمعية التأسيسية بصياغة الدستور الدائم عام (١٩٤٩) وبدأ العمل به عام (١٩٥٠) ليعد هذا الدستور من اطول الدساتير في العالم، اذ تالف من (٢٢جزءا و٩ لوائح و٣٩٥ مادة) وقد حدد هذا الدستور طبيعة نظام الحكم بأنه نظام برلماني فدرالي في هيكله وبملامح اتحادية، اذ ان رئيس الجمهورية في الهند هو الرئيس الدستوري للسلطة التنفيذية للاتحاد والسلطة الحقيقية مخولة في مجلس الوزراء، ونفس الشيء يتكرر في نموذج الولايات بالنسبة للحاكم وقد وزع الدستور السلطة التشريعية بين البرلمان الاتحادي والسلطة التشريعية في الولاية ووفر الدستور موادا لاستقلال القضاء[١٠]. ويتسم هذا النظام بسمات وخصائص عدة تميزه عن سائر النظم الاتحادية الاخرى ومنها:

أ. المركزية: شدد الدستور على مركزية الحكومة الاتحادية عبر منح الصلاحيات الواسعة للحكومة الاتحادية.

ب. التعاون بين المؤسسات بين المركز والفروع: اذ يشجع الدستور الهندي في معظم مواده على التعاون بين المؤسسات الاتحادية والولايات والاقاليم فضلا عن التعاون بين الولايات والاقاليم.

ت. ليس للولايات حق في صياغة دستور خاص بها على غرار ما موجود في النظم الاتحادية (الفيدرالية) [١١].

ث. ولا يحق للفروع أن يكون لها قضاء محلي مستقل نسبياً عن الاتحاد [١٢]، إذ يوجد قضاء اتحادي فقط.

ومما تجدر الإشارة اليه هو ان الدستور الهندي لم يذكر كلمة (فدرالية) ولكنه أسس اتحاد للولايات وهذا يعكس بان الولايات الهندية موجودة بحكم الاتحاد وليس كدول ذات سيادة قررت الاتحاد فيما بينها وهو بهذا المعنى له اثار بعيدة المدى على العلاقات بين الاتحاد والمركز. وهو ما دفع البعض بوصفه بانه نظام شبه فدرالي نظرا لانحيازه القوي الوحدوي[١٣].

ثانياً: المؤسسات السياسية الدستورية

تشكل المؤسسات السياسية الدستورية في الهند العمود الفقري لتنظيم شؤون الحياة العامة وضمان استقرار النظام السياسي فيها، فعلى الرغم من ان الدستور الهندي اعطى للمؤسسات السياسية الاتحادية صلاحيات أكبر من المؤسسات السياسية في الولايات الا انهم يتشاركون في الكثير من الاختصاصات وعلى هذا سنتناول ذلك بشيء من التفصيل.

١. السلطة التشريعية الاتحادية

أ. الإطار البنيوي:

تتكون المؤسسة التشريعية الاتحادية في جمهورية الهند من مجلسين هما مجلس الشعب الذي يسمى بـ (Lok Sabha) والثاني مجلس الولايات ويسمى بـ (Rajya Sabha) [١٤].

اولاً: مجلس الشعب (Loc Sabha):

نصت المادة (٨١) من الدستور الهندي على يتكون مجلس الشعب من عدد من الاعضاء الذين لا يزيدون عن (٥٥٢) ، منهم (٥٣٠) عضوا يجري انتخابهم بطريقة الانتخاب المباشر من قبل الدوائر الانتخابية الاقليمية في الولايات الهندية (وفقا لنظام الفائز الاول على ان يجري تقسيم البلاد على دوائر انتخابية احادية التمثيل)، ولا يزيد عن ٢٠ عضوا لتمثيل اقاليم الاتحاد ويجري اختيارهم بالطريقة التي يقرها البرلمان بقانون، واثنان من الاعضاء اللذان يعينهم رئيس الجمهورية لتمثيل المجتمع (الانجلو – هندي)[١٥] في حالة لم تحصل هذه الطائفة على اي تمثيل في

الانتخابات. ويجري توزيع عدد اعضاء المنتخبين في مجلس الشعب لمدة خمس سنوات بالطريقة التي تكفل النسبة بين عدد المقاعد المخصصة لكل ولاية وعدد السكان في الولاية [١٦] ويمكن حل المجلس الشعب قبل انتهاء مدته من قبل رئيس الجمهورية [١٧].

فعلى الرغم من تحديد المادة ٨٤ من الدستور الهندي شروط عضوية مجلس الشعب بان يكون مواطن هنديا وان لا يقل عمره عن (٢٥) عاما وقت الترشيح الا انه قد يفقد العضو عضويته في مجلس الشعب في الحالات الاتية [١٨]:

أ. لا يجوز لأي شخص ان يكون عضوا في كلا المجلسين البرلمان كما لابد من اتخاذ تدابير من قبل البرلمان بقانون، لتفويض الشخص الذي يجري اختياره عضوًا في كلا مجلسي البرلمان، لاختيار التخلي عن مقعده إما في هذا المجلس أو ذاك.

ب. لا يجوز لأي شخص أن يكون عضوًا في كل من البرلمان ومجلس السلطة التشريعية لولاية ما، وإذ جرى اختيار شخص ما كعضو في كل من المجلسين والسلطة التشريعية للولاية، فإن مقعد ذلك الشخص في البرلمان سيصبح شاغرًا، بعد انقضاء مدة ما، كما هي محددة في القواعد التي يقررها رئيس الدولة؛ إلا إذ كان الشخص المذكور قد استقال في وقت سابق من منصبه في المجلس التشريعي للولاية.

ت. إذ حصل أن تغيب عضو في أي من المجلسين في البرلمان دون إذن لمدة ستين يومًا عن اجتماعات المجلس كافة، فسيجري الإعلان أن مقعده قد أصبح شاغرًا: بشرط عند احتساب المدة المذكورة المقدرة بستين يومًا، لا يجري احتساب مدة تأجيل أو إرجاء المجلس لأكثر من أربعة أيام متتالية.

ث. اذ كان لديه اي منصب في ظل حكومة الهند.

ج. اذ كان غير سليم العقل بشهادة محكمة مختصة.

ح. اذ كان معسرا ولم يجرِ ابداء ذمته من الديون والالتزامات.

خ. اذ لم يكن مواطنا من الهند، او اذ اكتسب طواعية جنسية دولة اجنبية او كان يدين او يقر بالولاء او التبعية لدولة اخرى.

د. اذ أصبح غير مؤهل للعضوية بموجب قانون يصدره البرلمان.

ثانياً: مجلس الولايات والاقاليم (Rajya Sabha)

يتكون مجلس الولايات والاقاليم (المجلس الاعلى في البرلمان الهندي) من (٢٥٠) عضوا، فمنهم (٢٣٨) عضوا يجري انتخابهم عن الولايات التابعة للحكومة الاتحادية والاقاليم، و١٢ عضوا يجري تعينهم من قبل رئيس الجمهورية لإسهاماتهم في الفنون والآداب والعلوم الخدمات

الاجتماعية [١٩]. ويجري انتخاب اعضاء مجلس الولايات بصورة غير مباشرة عن طريق اعضاء المجالس التشريعية في الولايات وفقا لنظام التمثيل النسبي لدورة مدتها ست سنوات [٢٠]، وقد نصت المادتين (٨٣) و(٨٩) من الدستور الهندي على ان مجلس الولايات مجلسا غير قابل للحل، ولكن تنتهي عضوية ثلث من اعضائه كل سنتين تقريبا، ويحق لكل عضو في هذا المجلس الترشيح لعضوية دورتين في هذا المجلس، ويتولى نائب رئيس الجمهورية رئاسة هذا المجلس اما نائب رئيس المجلس، فيشغله أحد اعضاء المجلس عبر الانتخاب.

اما الشروط الواجب توفرها في عضوية مجلس الولايات فقد حددها الدستور الهندي في مادته (٨٤) وهي:

١. ان يكون مواطنا هنديا.
٢. لا يقل عمره عن ٣٠ عاما اثناء الترشيح.

تشكل داخل كلا مجلسين لجان كثيرة يجري عن طريقها تسيير عملهما فكلا مجلسي البرلمان لهما نفس هيكل اللجان مع بعض الاستثناءات، وتنظم المادة (١١٨) الفقرة الاولى عمل اللجان [٢١] وتنقسم هذه اللجان الى **اللجان الدائمة** مثل اللجان المالية كلجنة الحسابات العامة ولجنة الالتزامات العامة ومهمتهم المراقبة المستمرة للنفقات والاعمال الحكومية، ويشترك اعضاء مجلس الولايات مع لجنة الحسابات العامة ولجنة الالتزامات العامة؛ الا ان اعضاء لجنة التقديرات ينتخبون اساسا من مجلس الشعب. كما ان هناك **اللجان المؤقتة مثل** اللجان التي تتشكل من وقت لأخر سواءً من قبل مجلسي البرلمان او من قبل احدى رؤساء المجلسين لبحث وتقرير مواضيع معينة مثل لجنة المسودة الخمسية، او اللجان الخاصة بالالتماسات العرائض والقرارات والتشريعات الثانوية. كما ان هناك اللجان المشتركة حول اللوائح التي تعين لنظر وتقرير لائحة معينة كما تختص في تنظيم المجلس وسلطاته مثل لجنة اللائحة واللجنة الاستشارية ولجنة الارتباطات الحكومية.

ب. <u>الإطار الوظيفي للبرلمان (مجلس الشعب ومجلس الولايات)</u>

تعد مهمة التشريع من أهم المهام التي يضطلع بها هذا البرلمان، إذ أنّ تقديمه يجري عبره، فقد يمر مشروع القانون بثلاث قراءات، فالقراءة الاولى هي مجرد إظهار العنوان اما القراءة الثانية هي مرحلة المناقشة والفحص التفصيلي في حين القراءة الثالثة هي مناقشة عامة ثُمَّ التصويت على القانون. كما ان البرلمان يختص بإقرار الميزانية والرقابة، والنظر في المظالم العامة، ومناقشة المواضيع المختلفة، مثل خطط التنمية والعلاقات الدولية والسياسات الوطنية. وأكد الدستور على الهيمنة العامة للبرلمان في المجال التشريعي، فالبرلمان في ظل ظروف معينة

يتولى سلطة التشريع في موضوع يخضع كلياً لاختصاص الولاية في حال إعلان حالة الطوارئ، و للبرلمان الصلاحية في توجيه الاتهام إلى رئيس الجمهورية، في حالة خروجه، أو خرقه لنصوص الدستور، أو القيام بإعمال تخل بأمن الدولة وسيادتها، أو اتهامه بالخيانة العظمى، فضلاً عن صلاحية إقالة قضاة المحكمة العليا، والمحاكم العليا للولايات، وإقالة رئيس لجنة الانتخابات، وإقالة النائب العام، وجميع التشريعات العادية في الهند تتطلب موافقة كلا المجلسين(الشعب والولايات).

أما بخصوص اللوائح والتشريعات المالية، فإنَّ السيادة والأفضلية لموافقة (مجلس الشعب)، وللمجلسين صلاحية ممارسة وظائف إدارية ورقابية عدة[٢٢]، ومع أن مجلس الوزراء (الحكومة) غير مسؤول أمام مجلس الولايات؛ إلا أنّه يحق له توجيه أسئلة إلى الوزراء، وعليه خصص المجلس وقتاً للأسئلة في اربعة أيام من الأسبوع خلال دورة انعقاده، ويمكن لمجلس الولايات أن يؤثر على الحكومة عبر التماس معلومات بشأن أعمالها، او عبر الانتقادات التي يوجهها إليه وبما أن مجلس الولايات لا يُحل فإن بقائه يمثل استمرارية العمل التشريعي والرقابي وتدقيقي على أعمال الحكومة، لاسيما في المراحل الانتقالية بين حل مجلس الشعب والانتخابات الجديدة، ويكون ذلك عن طريق الموافقة على نفقات الحكومة وفحص فيما اذ كانت النفقات المعتمدة بشكل صحيح وعلى ذلك نلاحظ مدى أهمية الدور الفعال والمؤثر لهذا المجلس في مراقبة الحكومة، كما انه يقوم بدراسة المشاريع كافة المقدمة إليه من اللجان الفيدرالية للخدمة العامة، واللجان المالية المختلفة[٢٣] ونصت المادة (١٥١) على التزام الحكومة بتوصيات هذه اللجان.

اما فيما يتعلق بحالة الطوارئ فلا بد من الحصول على موافقة البرلمان (المجلسين)، وتمديدها بقرار من رئيس الجمهورية، فإذ لم يوافق كلا المجلسين على قرار الإعلان خلال شهرين يكون القرار ملغياً، أما إذ كان مجلس الشعب، مُنحلاً أثناء إعلان حالة الطوارئ، فيجوز إصدار قرار الإعلان بموافقة مجلس الولايات فقط، ويبقى هذا القرار فعالاً لمدة أقصاها شهر من تاريخ عقد أول جلسة لمجلس الشعب بعد إعادة تشكيله [٢٤].

ونصت المادتين (٢٥٢و٢٦٠) للبرلمان أن يضع قوانين بشأن أي مسألة تدخل ضمن الاختصاصات الحصرية للولايات، ويحق له أيضاً إنشاء مرافق عامة، إذ وافق أغلبية ثلثي أعضائه الحاضرين، وإقرارهم بملائمته للصالح العام.

وعلى هذا يمكن القول بان للبرلمان الهندي اختصاصات واسعة فهو الجهاز الرئيس لسن ووضع القوانين في الهند ورقابته لعمل مجلس الوزراء المسؤول امام الشعب وتوجيه الاتهام الى رئيس الجمهورية فضلا عن قراره بتعديل الدستور بموافقة مجلس الولايات فيما عدا الامور الحيوية التي

تحتاج تعديلات يقترحها البرلمان لكن بعد موافقة الجمعيات التشريعية في نصف الولايات على الاقل.

٢. السلطة التشريعية في الولايات

تتكون السلطة التشريعية في الولايات الهندية من احادية التكوين او ثنائية التكوين، فهناك مجلسان تشريعيان كما هو الحال في ولايات (انديرا براديش، بيهار، جامو وكشمير، كارناتاكا، ماهاراشترا، واوتار برادش) وهما الجمعية التشريعية والمجلس التشريعي. اما الولايات الاخرى فقد اخذت بنظام الاحادي اي بمجلس تشريعي واحد ويعرف بالجمعية التشريعية [٢٥] وقد اخذت بعض الولايات بنظام المجلسين كالبنغال الغربية لكنها قامت بإلغائه بعد مدة [٢٦] واستنادا الى المادة (١٦٩) من الدستور الهندي يحق للبرلمان الاتحادي ان يصدر قانون يقضي بإيجاد مجلس تشريعي، اذ لم يكن موجوداً او الغاء مجلس تشريعي قائم [٢٧]. وهذا يعني بسمو البرلمان الاتحادي (السلطة التشريعية) على السلطة التشريعية في الولايات.

أ. **الإطار البنيوي**

اولاً: الجمعية التشريعية (فيدهان سابها)

تتألف الجمعية التشريعية من عدد من الاعضاء يتراوح عددهم ما بين (٦٠) عضواً كحد أدنى و(٥٠٠) عضو كحد اقصى باستثناء الجمعية التشريعية في ولاية (سيكيم)، اذ تتكون من (٣٢) عضوا بموجب الفقرة(و) من المادة(٣٧١) من الدستور، ويجري انتخاب اعضاء الجمعية التشريعية بطريقة الانتخاب المباشر من الدوائر الاقليمية في الولاية ومدة العضوية فيها خمسة اعوام [٢٨] مالم يجرِ حلها من قبل الحاكم [٢٩] وللجمعية التشريعية رئيس ووكيل تنتخبهما الجمعية من بين اعضائها.

وحدد الدستور الهندي في المادة (١٧٣) الشروط الواجب توفرها في عضو الجمعية التشريعية وهي:

١. ان يكون مواطنا هنديا.
٢. ان لا يقل عمره عن ٢٥ عاماً.

ثانياً: المجلس التشريعي (فيدهان باريشاد)

يتكون المجلس التشريعي الخاص بولاية معينة من عدد من الاعضاء لا يقل عن (٤٠) عضواً ولا يزيد عن ثلث عدد اعضاء الجمعية التشريعية [٣٠] ويتشكل المجلس التشريعي من [٣١]:

١. ٣/١ الاعضاء ينتخبون عن طريق الناخبين المكونين من اعضاء مجلس البلديات والمقاطعات وغيرها من السلطات المحلية في الولاية حسب ما يحدده القانون.

٢. ١٢/١ من الاعضاء ينتخبون عن طريق الناخبين المكونين من خريجي اي جامعة في الهند والمقيمين داخل الولاية لمدة ثلاثة اعوام على الاقل.

٣. ١٢/١ من الاعضاء ينتخبون عن طريق المدرسين المقيمين في الولاية منذ ثلاثة اعوام على الاقل في مؤسسات تعليمية داخل الولاية في مستوى لا يقل عن المدارس الثانوية وحسب ما يحدده القانون.

٤. ١٢/١ من الاعضاء ينتخبون بواسطة اعضاء الجمعية التشريعية للولاية من غير اعضائها.

٥. اما البقية من الاعضاء يعينون بواسطة حاكم الولاية من بين اولئك الذين يملكون معرفة خاصة في العلم والادب والفن والحركة التعاونية والخدمات الاجتماعية.

ينتخب هؤلاء وفقا لنظام التمثيل النسبي عن طريق التصويت الفردي القابل للتحول (التصويت الفردي بالأغلبية النسبية). كما ان المجلس هو هيئة دائمة غير قابلة للحل، ويجري تجديد عضوية ثلث اعضائه كل عامين.

اما الشروط الواجب توفرها في عضو المجلس التشريعي هي [٣٢]:

أ. ان يكون مواطنا هنديا.

ب. لا يقل عمره عن ٣٠ عاماً.

ب. <u>الإطار الوظيفي:</u>

تمارس السلطة التشريعية في الولايات في كلا مجلسيها وظيفتان رئيستان هما:

الوظيفة التشريعية كتشريع القوانين داخل الولاية بشرط ان لا تتعارض مع الدستور كحفظ الامن العام والصحة والزراعة والمياه والنقل. اما الوظيفة الرقابية، فتتركز في سحب الثقة من مجلس وزراء الولاية المسؤول بصفة جماعية امام الجمعية التشريعية فضلا عن الرقابة المالية عبر وضع القوانين التي تخول حكومة الولاية في فرض الضرائب وتحصيلها في الانشطة الاقتصادية والثقافية وأنفاق الاموال [٣٣].

٣. <u>السلطة التنفيذية الاتحادية</u>

أ. <u>الإطار البنيوي:</u>

نص الدستور الهندي على ان النظام السياسي في الهند نظام ديمقراطي برلماني، واهم ما يميز النظام البرلماني هو ثنائية السلطة التنفيذية، اذ تتركز المؤسسة التنفيذية الاتحادية بيد رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء [٣٤] وعليه سنبين كيفية تولي رئيس الجمهورية منصبه وكيفية تشكيل مجلس الوزراء.

<u>اولاً: رئيس الجمهورية:</u>

يعد رئيس الجمهورية رئيسا للسلطة التنفيذية ويماثل دوره دور الملك في النظام الملكي البريطاني. وقد حدد الدستور الهندي اختيار رئيس الجمهورية بأن يكون من قبل هيئة انتخابية وتكون هذه الهيئة من الاعضاء المنتخبين في كلا مجلسي البرلمان الهندي والأعضاء المنتخبين في المجالس التشريعية للولايات لمدة خمس سنوات ويمكن ان يجري تنحيه من منصبه عن طريق الحاكمة البرلمانية اي ان يقرر اي مجلس من مجلسي البرلمان بأغلبية الثلثين اتهامه بسوء السلوك الخطير امام المجلس الاخر وان يحكم هذا المجلس بأغلبية الثلثين بثبوت التهمة في حالة توجيه الاتهام له، كما يمكن ان يجري تجديد انتخابه [٣٥]

اما عن الشروط الواجب توفرها في مرشح رئيس الجمهورية فقد نصت عليها المادة (٩٥) هو ان يكون مواطنا هنديا وان يكون قد أكمل سن (٣٥) من تاريخ ترشيحه للرئاسة.

ثانياً: نائب رئيس الجمهورية:

يكون لرئيس الجمهورية نائبا يجري انتخابه من قبل مجمع انتخابي يتألف من اعضاء مجلسي المؤسسة التشريعية لمدة (٥) سنوات [٣٦].

ومن اهم الشروط الواجب توافرها في نائب رئيس الجمهورية نصت عليها المادة (٦٦) هو أن يكون مواطناً هندياً وقد أتم (٣٥) عاما وليس عضواً من اعضاء مجلسي البرلمان.

لكن الدستور لا يمنح نائب الرئيس اي اختصاصات في ظل وجود رئيس الجمهورية؛ الا انه بموجب المادة (٦٣) من الدستور فانة في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية بسبب الوفاة او الاستقالة او الاقالة فان نائب رئيس الجمهورية يقوم باختصاصات رئيس الجمهورية حتى اختيار خليفة له خلال ستة أشهر ويحكم منصب نائب الرئيس رئيس مجلس الولايات [٣٧]، فقد يجري عزل النائب بموجب قرار من مجلس الولايات توافق علية اغلبية مجموع اعضائه ويقوم مجلس الشعب بإقراره [٣٨].

ثالثا: مجلس الوزراء:

نص الدستور الهندي في المادة (٧٤) على ان يكون هناك مجلس وزراء يرأسه رئيس وزراء لمساعدة وتقديم المشورة الى رئيس الجمهورية الذي يؤدي مهامه طبقا لهذه المشورة. ويجري تشكيل رئيس المجلس من زعيم الحزب الحائز على اغلبية المقاعد في مجلس الشعب بعد تسميته من قبل رئيس الجمهورية [٣٩] اما بقية اعضاء المجلس، فيجري تشكيلهم بناءً على نصحيه رئيس الوزراء، اذ لا يستطيع رئيس الجمهورية تعيين وزيرا لا يوصي به رئيس الوزراء، وينص الدستور الهندي على المسؤولية الجماعية للوزراء [٤٠]، فالمجلس مسؤول جماعيا امام مجلس الشعب عن

كل اعمال الحكومة ومن ثم فأما ان يستمر ككل او تسقط الحكومة بأكملها، وفي حالة فقدان الحكومة ثقة مجلس الشعب فعليها ان تستقيل [٤١].

ب. **الإطار الوظيفي:**

سنتناول في هذا الإطار اختصاصات كل من رئيس الجمهورية ونائب رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء تباعاً.

اولاً: رئيس الجمهورية

منح الدستور الهندي رئيس الجمهورية اختصاصات عدة هي [٤٢]:

أ. جعل الدستور من رئيس الجمهورية الرئيس الأسمى والدستوري للسلطتين التنفيذية والتشريعية فكل السلطات التنفيذية مخولة له لكن لا يستطيع ممارستها الا بمساعدة ومشورة مجلس الوزراء.

ب. اعطى الدستور الهندي لرئيس الجمهورية حق منح العفو او تخفيف الاحكام في حالات معينة.

ت. تعيين رئيس الوزراء بناءً على توصية مجلس الشعب، والوزراء بناءً على توصية رئيس الوزراء.

ث. تعيين رئيس القضاة وقضاة المحكمة العليا والمحاكم العادية والنائب العام فضلا عن حكام الولايات.

ج. حق اقتراح القوانين والاعتراض على مشروعات القوانين المقدمة له من قبل البرلمان للمصادقة عليها.

ح. يجوز للرئيس الجمهورية دعوة البرلمان للانعقاد بجلسة مشتركة في حالة خلاف او عدم التوصل لاتفاق حول مشروع قانون لغرض التداول والتصويت عليه.

خ. منح الدستور رئيس الجمهورية سلطة اعلان حالة الطوارئ حينما يكون هناك امر يهدد سلامة الهند سواءً اكان في حالة الحرب ام عدوان خارجي ام اضطراب داخلي.

د. يعد القائد الاعلى للقوات المسلحة.

ثانياً: نائب رئيس الجمهورية:

لعل اهم اختصاصات نائب رئيس الجمهورية هي تولي منصب رئيس الجمهورية في حالة خلو المنصب نتيجة للوفاة او الاستقالة او العزل، فضلا عن تولي رئيس مجلس الولايات.

ثالثاً: مجلس الوزراء:

نصت المادة (٧٨) من الدستور الهندي على اختصاصات مجلس الوزراء وهي:

أ. رسم وتنفيذ السياسة العامة للدولة.

ب. اقتراح القوانين.

ت. تقديم المشورة لرئيس الجمهورية ويحق للرئيس ان يعمل على ارجاع تلك المشورة لإعادة النظر فيها، وبعد اعادة النظر فيها من قبل مجلس الوزراء يلزم على رئيس الجمهورية العمل ضمن تلك المشورة.

ث. تزويد رئيس الجمهورية بجميع القرارات المتعلقة بإدارة شؤون الاتحاد.

ج. التمثيل الدبلوماسي والقنصلي والتجاري.

ح. المشاركة في المؤتمرات الخارجية.

خ. اعمال الدفاع ونشر القوات المسلحة.

٤. **السلطة التنفيذية في الولايات:**

تتألف السلطة التنفيذية في الولايات من الحاكم الذي يكون على راس السلطة التنفيذية مجلس الوزراء؛ لذا سنتطرق لها كلا ع حدا.

أ. **الإطار البنيوي:**

اولاً: الحاكم

نص الدستور الهندي في المادة (١٥٣) على ان " يعين حاكم لكل ولاية" كما انه اورد في المادة نفسها بانه لا يوجد ما يمنع تعيين الشخص نفسه حاكم لولايتين او أكثر، وبحسب المادة (١٥٥) من الدستور بانه "يعين رئيس الدولة وبأمر كتابي ومختوم حاكم الولاية بناءً على نصيحة رئيس الوزراء.

ويشترط في الحاكم ان يكون من مواطني الهند، ولا يقل عمره عن ٣٥ عاما وان لا يكون عضوا في اي من مجلسي البرلمان او في مجلس السلطة التشريعية لأي ولاية واذ كان عضوا في أحد هذه المجالس وعين حاكما فانه يعد قد اخلى منصبه من ذلك المجلس من تاريخ مباشرته مهام الحاكم واخيراً لا يشغل الحاكم اي منصب اخر يتربح منه [٤٣].

ويجري تعيين الحاكم لمدة خمسة اعوام ويستمر في منصبه حتى يجري تعيين خلف له، كما يستطيع رئيس الجمهورية اقالة حاكم الولاية في اي وقت [٤٤].

ثانياً: مجلس الوزراء

لكل ولاية مجلس وزراء يرأسه رئيس وزراء حيث نصت المادة (١٦٤) من الدستور الهندي على [٤٥]:

١. يعين الحاكم رئيس الوزراء، ويعين الوزراء الاخرين بناءً على مشورة رئيس الوزراء الولاية ويشغل الوزراء مناصبهم طيلة المدة التي يرتئيها الحاكم.

٢. يكون مجلس الوزراء مسؤولا مسؤولية جماعية امام الجمعية التشريعية للولاية.

٣. ان يكون عضوا في الهيئة التشريعية للولاية، وفي حالة كون الوزير غير عضو في مجلس التشريعي للولاية لابد له ان يترك منصب الوزارة خلال مدة ستة أشهر في حالة فشله في الحصول على مقعد في المؤسسة التشريعية للولاية.

ويتراوح عدد اعضاء مجلس الوزراء في معظم الولايات بين عشرة اعضاء الى اثني عشر عضوا، اذ لا يوجد تحديد دستوري في هذا الشأن [٤٦].

ب. **الإطار الوظيفي:**

اولاً: الحاكم

يمارس حاكم الولاية سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية، فهو الذي يعين مجلس وزراء الولاية ومدعي عام الولاية، ويستشيره رئيس الجمهورية عند تعيين قضاة المحكمة العليا للولاية، وللحاكم الحق في تعيين عضو واحد في الجمعية التشريعية ممثلاً (للانجلو- هنود). كما ان الحاكم جزء من الهيئة التشريعية للولاية وله نفس صلاحيات رئيس الجمهورية تجاه البرلمان؛ الا انها تقتصر على مستوى الولاية، وللحاكم سلطة العفو وتخفيف العقوبة او تأجيلها او اعادة النظر فيها [٤٧].

ثانياً: مجلس الوزراء:

يمارس مجلس الوزراء اختصاصات عديدة منها تقديم المشورة للحاكم، اعمال الدفاع الداخلي للولاية، يتولى اعمال العلاقات مع الولايات الاخرى، اتخاذ القرارات والسياسات المهمة للولاية، فضلا عن ضرورة ابلاغ الحاكم بجميع قرارات مجلس الوزراء المتعلقة بإدارة شؤون الولاية ومقترحات التشريع وعليه لابد ان يقدم مجلس الوزراء ما يطلبه الحاكم من المعلومات المتعلقة بإدارة شؤون الولاية [٤٨].

٥. **السلطة القضائية الاتحادية:**

أ. **الإطار البنيوي**

للهند نظام قضائي موحد في قمته المحكمة الاتحادية العليا وتليها المحاكم العالية ومن ثم المحاكم العادية، فالمحكمة الاتحادية العليا تتمتع بالمكانة الاعلى في السلم القضائي للدولة، كما انها المفسر الاعلى للدستور والحقوق الاساسية للشعب، فضلا عن انها المحكمة النهائية للاستئناف في كل المسائل المدنية والجنائية. ومقرها في العاصمة (دلهي) [٤٩].

وتتألف المحكمة الاتحادية العليا من رئيس القضاة وعدد من القضاة لا يتجاوز عددهم (٧) قضاة، الا ان الدستور الهندي اعطى للبرلمان الحق في تعديل عدد القضاة، ويجري تعيين رئيس القضاة من قبل رئيس الجمهورية، كما ان الأخير يعيين القضاة الاخرون بعد استشارة رئيس القضاة [٥٠]، ويتقاعد القضاة في سن (٦٥عاما) ولا يعزلون الا لسوء السلوك او عدم الاهلية بناءً

على طلب يقدم من البرلمان الى رئيس الجمهورية. وفي حالة خلو منصب رئيس المحكمة العليا، فيقوم رئيس الجمهورية بتعيين قاضي من قضاة الاخرين في المحكمة لتولي مهام رئاسة المحكمة بحسب المادة (١٢٦) من الدستور الهندي.

اما الشروط الواجب توفرها في قضاة المحكمة الاتحادية العليا فهي [٥١]:

١. ان يكون مواطناً هندياً.
٢. ان يكون قاضيا قد عمل لمدة خمس اعوام على الاقل في احدى المحاكم العليا في الولايات او محكمتين العالتين او أكثر.
٣. ان يكون محاميا قد عمل لمدة عشرة اعوام على الاقل كمحامي دفاع في محكمة عليا في الولايات او محكمتين عاليتين او أكثر.
٤. ان يكون من الاشخاص الذين يعدهم رئيس الجمهورية من الرجال الضالعين في مجال القانون.

ب. <u>الإطار الوظيفي</u>

للمحكمة العليا أنواع ثلاثة من الاختصاصات وهي:

١. **الاختصاص الاصلي:** البت في النزاعات الخاصة في انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه، وضمان تنفيذ الحقوق الاساسية للمواطنين، فالمادة (٣٢) من الدستور تخول المحكمة العليا تنفيذ الحقوق الاساسية للمواطنين، اذ تمكنها من اصدار توجيهات او اوامر واجبة التنفيذ. كما تحفز هذه المادة المواطن الهندي الحق من تقديم شكوى مباشرة الى المحكمة العليا للبلاد، كما يمتد اختصاصها الى النظر في المنازعات التي قد تحدث بين الحكومة المركزية وبين الولايات المكونة للاتحاد او فيما بين الولايات نفسها عبر الرقابة على القوانين ومدى اتساقهما مع الدستور [٥٢].
٢. **الاختصاص الاستئنافي:** يمتد هذا الاختصاص الى ثلاثة انواع من القضايا وهي قضايا دستورية ومدنية وقضايا جنائية، فقد نصت المادة (١٣٢) من الدستور على احقية المحكمة العليا في الاتحاد للنظر في الدعاوي او القضايا الاستئنافية في الامور الدستورية اي القضايا التي اتخذ فيها حكم نهائي من قبل محكمة عليا في احدى الولايات بشان مسالة قانونية تتعلق بتفسير الدستور، اما القضايا المدنية قد ترفع القضايا الى المحكمة العليا للاتحاد بشأن قضية حسمت وبشكل نهائي في المحاكم الاخيرة اي انها بحاجة ماسة الى راي المحكمة العليا في الاتحاد فقط، اما بخصوص القضايا الجنائية فقد نصت المادة (١٣٤) من الدستور يحق للمواطن الهندي المتهم باستئناف حكمه امام المحكمة العليا للاستئناف وخولت المادة (١٣٦) من الدستور المحكمة العليا الاتحادية للنظر في اي قضية او في اي موضوع يصدر عن المحاكم العليا للولايات الهندية باستثناء المواضيع التي تتعلق بالقوات المسلحة(المحاكمة العسكرية)[٥٣].

٣. **الاختصاص الاستشاري:** استنادا لمادة (١٤٣) من الدستور الهندي، فانه يحق للمحكمة العليا الاتحادية تقديم راي استشاري الى رئيس الجمهورية في المواضيع ذات اهمية عامة.

٦. **السلطة القضائية في الولايات**

أ. الإطار البنيوي

تتكون السلطة القضائية في الولايات الهندية من المحاكم وهي على نوعين:

اولاً: المحاكم العليا في الولايات الهندية

نصت المادة (٢١٤) من الدستور الهندي على ان" لابد ان تكون هناك محكمة لكل ولاية هندية" تتكون كل محكمة عليا من رئيس وعدد من القضاة، اذ يجري تعيين كل قاضي في المحكمة العليا من قبل رئيس الجمهورية بموجب مذكرة بتوقيعه وختمه بعد التشاور مع رئيس المحكمة العليا في الهند وحاكم الولاية ورئيس المحكمة العليا بالولاية المعنية.

يشترط للتعيين كقاض في المحكمة العليا توفر الشروط الاتية وهي [٥٤]:

١. ان يكون مواطنا هندياً.
٢. أمضي مدة عشر سنوات على الاقل في العمل بنصب قضائي في اراضي الهند.
٣. او عمل مدة عشر سنوات على الاقل في منصب محام دفاع بمحكمة عليا او محكمتين او أكثر بصورة متواصلة.

ثانيا: المحاكم التابعة "المحاكم الادنى"

اشارت المادة (٢٣٣) من الدستور الهندي الى تعيين القضاة المحليين، اذ جاء فيها:

١. يجري اختيار وتعيين الاشخاص في مناصب القضاء في اية ولاية من حاكم الولاية وبالتشاور مع المحكمة العليا التي تمارس السلطة القضائية في تلك الدولة.
٢. أمضي مدة لا تقل عن سبع سنوات محامي دفاع او مستشارا قانونيا في خدمة فعلية للاتحاد او الولاية ويحوز على توصية من المحكمة العليا على تعيينه.

ب. الإطار الوظيفي

اولاً: المحاكم العليا في الولايات الهندية

تمارس المحاكم العليا في الولايات الهندية اختصاصات منها مراعاة احكام الدستور واحكام اي قانون صادر عن السلطة التشريعية واقامة العدل ووضع قواعد للمحاكمات وتنظيم جلسات المحكمة واعضائها سواءً كانوا قضاة منفردين ام في محاكم المناطق وتوجيه الاوامر والتعليمات القضائية بما في الاوامر التي تنص على المثول امام المحكمة لأي شخص او مؤسسة ونقل وتمويل الدعاوي، والفصل في القضايا كافة في نطاق اختصاصها الاقليمي بما في ذلك المتعلقة

بشؤون سياسية مثل الانتخابات. فضلا عن انها تمارس سلطات إشرافيه على جميع المحاكم والهيئات القضائية في جميع الاراضي التي تمارس فيها اختصاصاتها [٥٥].

ثانياً: المحاكم التابعة "المحاكم الادنى"

تخضع هذه المحاكم لرقابة واشراف المحاكم العليا بما في ذلك عمليات التعيين والترقية ومنح اجازات للأشخاص المنتمين لخدمة القضائية كما تستطيع المحكمة العليا في الولاية سحب القضية منها لاسيما في قضية قانونية تمس الدستور. وعليه يمكن القول بان هذه المحاكم تمارس اختصاصها في الفصل في القضايا المدنية. وعلى هذا فأننا نرى بان السلطات السياسية الدستورية في الهند تمارس اختصاصاتها بشكل التي حددها دستور الهندي الا انها في أحيانا كثيرة لاسيما في حالة الطوارئ فان السلطات الاتحادية تمارس اختصاصاتها واختصاصات سلطات الولايات حتى انها في الظروف الطبيعية تتدخل بشكل كبير في تعيين واختيار حكام الولايات والقضاة فيها وهو ما يجعل منها تحدي للسيادة في النظام الهندي الفدرالي.

المحور الثالث: تحديات السيادة في النظام الهندي الفدرالي

تنبع تحديات السيادة في النظام الهندي الفدرالي من طبيعة هذا النظام في التوازن ما بين السيادة الوطنية والاستقلال الذاتي للأقاليم، فالهند أخذت بطريقة حصر اختصاصات الولايات والأقاليم وترك ما تبقى للمؤسسات الاتحادية في المركز وهي بهذا لا تتبع الفدرالية التقليدية كما هي في الولايات المتحدة الامريكية؛ نظراً لما تتمتع به الهند من جغرافية واسعة وديمغرافية متنوعة، اذ أكد الدستور أنّ للبرلمان الاتحادي الحق في أن يسن قوانين تسري على الاراضي الهندية كافة ولا يجوز الطعن في شرعية أي قانون صادر من البرلمان بدعوى انه تجاوز النطاق الاقليمي، ونصت المادة (٢٤٥) لا يمكن للأقاليم اقتراح تعديل الدستور الاتحادي، إذ إن التعديلات كلها تجري فقط من قبل البرلمان الاتحادي، وليس للأقاليم الحق في وضع دساتير خاصة بها على خلاف ما هو سائد في النظم الاتحادية (الفيدرالية)؛ لذا تمتلك المؤسسات المركزية اختصاصات واسعة على حساب المؤسسات المحلية وهو ما يجعل منها تحديات سيادية تدفع بالحكومات الولايات بان تكون حكومات تبعية ادارية الى الحكومة المركزية وليس سيادة تشاركية بين الطرفين. وعليه لابد من التعرف على اختصاصات التي منحها المشرع الدستوري الى المركز على حساب الولايات والاقاليم والتي عدت من التحديات السيادية في النظام الهندي الفدرالي.

فقد منح الدستور الهندي الحكومة المركزية في نيودلهي سلطات كثيرة واستثنائية في مواجهة الولايات، وذلك الى الحد الذي دفع بعض الفقهاء والباحثين الى وصف الهند بانها دولة شبه فدرالية لها سمات عديدة من الدولة الموحدة كما وصفها اخرون بانها دولة موحدة بها بعض المبادئ التي تتسم بالفدرالية [٥٦].

تتضمن قائمة الاختصاصات الممنوحة للحكومة المركزية بموجب الدستور نحو (٩٧) اختصاص وتشمل مختلف المجالات الامنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، مثل الدفاع والامن القومي والصناعات العسكرية والسياسة الخارجية والمعاهدات الدولية والائتمان المصرفي وسعر الصرف والاقتراض الخارجي والتامين والسكك الحديدية والنقل الجوي والموانئ والنقل البحري والصيد فيما وراء الحدود الاقليمية للهند، ووسائل الاتصال من اذاعة وتلغراف وتليفونات، والتنسيق بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، والتجارة الداخلية والخارجية، والسلع والبضائع والمسافرين عبر السكك الحديدية والنقل البحري والجوي[٥٧]. ولعل أهم هذه الاختصاصات التي تعد من التحديات السيادة فيها:

١. **<u>تحدي السيادة التشريعي:</u>** لدى البرلمان الاتحادي حق في وضع القوانين للولايات والأقاليم، ونصت المادتين (٢٤٧) و(٢٤٩) على أنْ للبرلمان الاتحادي الحق في إنشاء أي محاكم إضافية لتوفير إدارة أفضل للقوانين الصادرة عنه وكذلك له الحق في تشريع ووضع القوانين لأراضي الهند كافة أو جزء منها لاسيما بعد موافقة ثلثا اعضاء مجلس الولايات، فانه يجوز لمجلس الشعب ان يضع قوانين بشأن اي موضوع من الموضوعات التي تدخل في قائمة اختصاصات الولايات. وفي حالة وضع الجمعية التشريعية (برلمان الولايات) حكم قانون يتعارض مع حكم قانون البرلمان (برلمان الاتحاد) سواء صدر هذا القانون قبل ام بعد القانون البرلمان الاتحادي وعندها في كلتا الحالتين تكون الغلبة والسيادة لقانون الاخير ويعد قانون الجمعية التشريعية باطلاً، لكن في حالة ابقاء قانون الجمعية التشريعية لابد من حصول موافقة رئيس الجمهورية عليه ومن ثم يطبق في اقليم العاصمة الوطنية (دلهي). وهذا بدوره يشكل تحديا يلغى به سيادة الولايات التشريعية. كما لا يقتصر الامر على ذلك بل ان البرلمان الهندي له الحق في تعديل حدود الولايات او خلق ولايات جديدة، فبموجب المادة الثالثة من الدستور تعديل حدود الولايات او خلق ولايات جديدة بالتجزئة او دمج ولايات قائمة او اجزاء منها دون ان يكون ملزماً بأخذ راي الولايات المعنية. واستنادا الى هذا النص قامت الهند بزيادة عدد الولايات بعد ان كانت (١٥) عشية الاستقلال لتصبح (٢٨) ولاية [٥٨].

٢. **تحدي سيادة الأمنية (سلطة اعلان الطوارئ):** يحق للسلطات المركزية نشر قواتها العسكرية في البلاد في حالات الطوارئ بموجب المادة (٣٥٦) من الدستور ونصت المادة (٢٥٠) من الدستور بإمكانية رئيس الجمهورية التدخل في شؤون الولايات وتولي امر ادارتها دون الحصول على اذن مسبق منها وذلك اذما اقتنع بان حكوماتها لم تعد قادرة على تحمل مسؤولياتها او بان خطر خارجي يهدد كيانها او بان ازمة مالية تواجهها وعليه فان هذا التحدي يمكن ان يمثل سلاحا يمنح عن طريقه السلطات المركزية صلاحيات حل الحكومات المحلية في الولايات او قد تستغل هذه المادة لتحقيق أغراض سياسية لاسيما في أوقات الازمات مثلما ذكرنا سابقا؛ مما يجعل من العلاقة ما بين المركز والولايات علاقة تبعية ادارية وليست شراكة سيادية.

٣. **الشؤون المتعلقة بالجنسية:** منح الدستور الهندي في المادة (٢٤٦) للسلطة الاتحادية تنظيم الشؤون المتعلقة بالجنسية؛ وذلك لأن مسألة الجنسية مسألة تمس الاتحاد بأكمله وليس أمراً متعلقاً بولاية أو إقليم واحد أو ولايات عدة أو أقاليم [٥٩].

٤. **تحدي السيادة المالية** نصت المادة (٢٤٦)، إذ كانت الجمعية التشريعية في الولاية أو الإقليم غير قادرة على سن التشريعات بخصوص العلاقات التجارية، فأن المؤسسة التنفيذية المحلية تأخذ بالتشريعات الصادرة من قبل البرلمان الاتحادي بخصوص ممارسة اعمال التجارة بين ولاية أو اقليم واخر كما ان الولايات الهندية قد فقدت سيادتها المالية في ظل توحيد الضرائب(GST) ضريبة السلع والخدمات الذي عمل به في عام ٢٠١٧على الرغم من ترويجه في البداية على انه أساس للفدرالية التعاونية؛ الا انه في الأونة الأخيرة كشف العديد من الاحتكارات في تصميم ضريبة للسلع والخدمات واعتمادها على المركز في تحويلاتها المالية فمثلا في مسائل التعويض الإيرادات، اذ خسرت العديد من الولايات تعويضاتها عندما واجهت الحكومة المركزية صعوبات مالية اثناء (جائحة كوفيد ١٩) على الرغم من لجوء بعض الولايات الى المحكمة العليا الا ان ذلك لم يجدِ نفعا، فسابقا كانت تتشارك السلطات المركزية مع سلطات الولايات والأقاليم صلاحيات فرض الضرائب وجبايتها وتحصيلاتها المختلفة، إذ تقوم الحكومة المركزية في الهند بجمع ما بين الثلثين الى ثلاثة أرباع اجمالي الايرادات ويمكن للولايات الاقتراض من الحكومة المركزية، و لكن اذ كانت المؤسسات المحلية مدينة للحكومة المركزية لابد أن توافق الأخيرة على استمرار القرض[٦٠]. كما نصت المادة (٢٨٠) على إنَّ الحكومة المركزية في الهند تحصل عادة على النصيب الأكبر من ايرادات المواد الطبيعية التي تمتلكها الوحدات الفرعية ويجري تشكيل لجنة مالية تختص بطريقة توزيع العائدات من الضرائب بين المركز والفروع ويقوم رئيس الجمهورية بإصدار أمر تشكيل اللجنة المالية عندما يرى ضرورة لذلك وتتكون تلك اللجنة من

رئيس وأربعة أعضاء آخرين يعينهم رئيس الجمهورية ولا يقتصر على ذلك بل ان الدستور منع أي ولاية او من فرض اية ضريبة استهلاكية على افراد هذه الولاية، اذ نصت المادة (٢٨٧) لا يجوز لأي ولاية أو اقليم فرض أية ضريبة على استهلاك او بيع الكهرباء او السماح بفرضها سواء تلك التي تنتجها الولاية أم غيرها من الجهات. وعليه نرى بان هذا التحدي لا يهدد قدرة الولايات فقط على تنفيذ سياساتها التنموية الخاصة بها بل يجعل من الولايات معتمدة ماليا وبصورة كاملة على المركز.

٥. **تحدي السيادة الخارجية والمعاهدات الدولية الخاصة الاستيراد والتصدير عبر الحدود الجمركية** وتعريف الحدود الجمركية والمعاهدات والملاحة وحرية تداول السلع وحماية الحدود: كلها يعود إقرارها الى السلطات الاتحادية، فوفقا للمادة (٢٥٣) من الدستور الهندي يحق للبرلمان الاتحادي سلطة سن القوانين لتنفيذ أي معاهدة دولية حتى اذ ما كان موضوع المعاهدة من ضمن قائمة الولايات كالزراعة والبيئة.

٦. **تحدي السيادة الفنية التي تختص بشؤون الإحصاء وحماية الملكية الصناعية وحقوق المؤلفين** فهي أيضا من اختصاصات السلطات الاتحادية، فالتحدي فمثلا في شؤون الإحصاء عندما ينفرد المركز بتحديد معايير جمع البيانات وتصنيفها مثل البطالة وخط الفقر فهنا لابد من الولايات من رسم سياستها المحلية على اثر هذه الاحصائيات التي قد تراها بانها لا تعبر عن واقعها ليظهر هذا التحدي بشكل جليا عندما ترفض الحكومة المركزية بيانات الولايات والاقاليم ويفرض بيانته كأساس لتوزيع المنح المالية؛ مما ينعكس سلبا على قدرة الولايات في اثبات حاجتها الاقتصادية ومن ثم تهميشها. وهذا الحال يسري على الملكية الصناعية والفكرية.

على الرغم من ذلك لا يمكن الاغفال ان الدستور الهندي قد اعطى بعض الاختصاصات المشتركة ما بين المركز والفروع الاختصاصات الممنوحة للولايات فقط فاختصاصات الأخيرة وفقاً للدستور تشمل نحو (٦٦) اختصاصا تتصل بمجالات الحياة اليومية كافة للمواطنين في الولايات، اذ تتمتع هيئاتها التشريعية بسلطة وضع القوانين لاسيما في حفظ الامن العام والصحة والزراعة والمياه، وفرض الضرائب وتحصيلها في الانشطة الاقتصادية والثقافية [٦١]. ومنها ضرائب على الاراضي الزراعية والدخل الزراعي والمباني الزراعية والسلع الداخلة للأراضي الولاية بغرض الاستهلاك، والاعلانات والبضائع والاشخاص المسافرين عبر الطرق او عن طريق النقل النهري داخل الولاية والمركبات والماشية والقوارب والمهن والتجارة والعمالة ووسائل التسلية والترفيه. اما الاختصاصات المشتركة بين الحكومة المركزية والولايات، فتشمل هذه الاختصاصات وفقا لدستور(٤٧) اختصاص تشترك فيها الهيئات التشريعية في الولايات مع

البرلمان الاتحادي في الاشراف والرقابة على الموضوعات المندرجة في اطارها ومنها [٦٢] المجالات الخاصة بالقانون الجنائي والاجراءات الجنائية والاعتقال الوقائي ونقل السجناء من ولاية الى اخرى، والزواج والطلاق والمواليد، والعقود باستثناء تلك الخاصة بعقود الاراضي الزراعية، وادارة العدالة، والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، وتنظيم الاسرة، والاحتكارات الصناعية والتجارية، والاتحادات التجارية والصناعية والنزاعات العمالية ، والامن الاجتماعي، والتامين الاجتماعي، والعمالة والبطالة، والتعليم بما في ذلك التعليم الفني والجامعات، واغاثة واعادة وتوطين المشردين من مواطنهم الاصلية؛ نتيجة النزاع الهندي الباكستاني، ومحاربة الامراض من الانتقال من ولاية الى اخرى سواءً كانت تتصل بالبشر ام الحيوانات ام النباتات، والملاحة في انهار داخل الولاية مع الاخذ في الاعتبار الملاحة في الانهار القومية، والمصانع، الكهرباء ، والصحف، وتحديد الأسعار.

الخاتمة

إن الهيكل الفدرالي المعاصر للنظام الهندي يعكس تفاعلا معقدا ما بين القواعد الدستورية والديناميات السياسية وتحديات الحكومة المتطورة فالاطار الدستوري الذي جرى وضعه في عام (١٩٥٠) قد انشا أساسا قويا للحكم الفدرالي الهندي الا ان هذا الأساس قد جعل من السيادة تواجه تحديا كبيرا فيه سواء من الناحية التشريعية او من ناحية المالية والتبعية المشروطة التي تقيد استقلالية سياسة الولايات المالية سواء في رسمها لسياستها المحلية او من ناحية فرض ضرائب عن طريق الدراسة البحث الموسوم تحديات السيادة في النظام الهندي الفدرالي توصلنا الى عدد من الاستنتاجات لعل أهمها هي:

١. ان النظام الفدرالي في الهند جاء نتيجة عوامل داخلية اسهمت في نشأة وتكوين الفدرالية فيها لاسيما تنامي القوى الطائفية والاقليمية التي طالبت بحكم ذاتي او حتى الاستقلال عن الدولة الهندية؛ لذا كان ينظر الى الفدرالية كإطار سياسي يمكن عن طريقها التغلب على المشكلات الداخلية المثارة.
٢. جمهورية الهند فقد أخذت بأسلوب حصر اختصاصات الفروع وترك ما تبقى للمؤسسات الاتحادية وهذا ما جعل من أن تقترب الهند من المركزية.
٣. ان الدستور الهندي لم يعطِ الحق للولايات باقتراح اجراء تعديل للدستور.
٤. لابد ان يكون هناك منح للولايات سلطة أكبر في الإيرادات واليات التحويل أكثر مما يقل من اعتمادية الولايات على سخاء الحكومة المركزية.

وعليه يمكن القول من ان الصلاحيات الواسعة الممنوحة للمؤسسات الاتحادية (الفيدرالية المركز) تؤكد بهيمنة تلك المؤسسات على المؤسسات المحلية، ما يعني أن النظام الاتحادي الهندي لا يحقق توازنا حقيقياً وانما يرجح كفة المركز على الفروع وأضحى النظام السياسي الهندي يميل الى اللامركزية الإدارية أكثر من ميله الى اللامركزية السياسية.

الهوامش

() [1] عبد الرحمن عبد العال، اللامركزية والتنمية في الهند، في: اللامركزية والتنمية في الخبرة الأسيوية، تحرير: جابر عوض، مركز الدراسات الاسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١١، ص ١٨٧.

() [2] نورمان د. بالمر، النظام السياسي في الهند، ترجمة: محمد فتح الله الخطيب، مكتبة انجلو المصرية، ١٩٦٥، ص ص٢١٠-٢١٤.

(*) ثورة ١٨٥٧ او ما يطلق عليها ثورة سيبوي وهي الانتفاضة التي قامت بها اجزاء من القوات الهندية في شمال غرب دلهي، بعد ان اسست هذه القوات على يد احدى المؤسسات التجارية البريطانية التي يطلق عليها شركة (الهند الشرقية) التي كانت تحكم معظم اجزاء الهند في ذلك الوقت، وقد تكونت هذه القوات من فرق ثلاث هي البنغال والمدراس وبومباي ويقدر عددهم بـ٣١١٠٣٨ جندياً ومن ثم تحولت هذه الانتفاضة الى ثورة انتشرت بسرعة متخذة هوية الثورة الشعبية لأجل استقلال الهند لاسيما بعد صدور الحكم بالسجن لمدة عشر سنوات على ٥٨ جندياً من احدى الكتائب المحلية؛ بسبب رفضهم استخدام الطلقات المدهونة بشحم البقر والخنازير، وانتهت هذه الثورة بالفشل بعد ان ربطت ادارة الهند بالتاج البريطاني. للمزيد ينظر الى: صلاح خلف مشاي، ثورة السيبوي الهندي عام ١٨٥٧: دراسة تحليلية لعوامل النشوء واسباب الفشل، مجلة الكلية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل، العدد ٢٠، نيسان ٢٠١٥، ص ص٦٥٨-٦٦١.

(٣) همايوم كبير، التراث الهندي، مجلس الهند للروابط الثقافية، دلهي الجديدة، ١٩٥٥، ص ص٩٠-٩١.

(*) هو من القوانين التي اصدرها البرلمان البريطاني بعد مباحثات طويلة وعنيفة بين الحكومة البريطانية والهند، ويقال إنه أطول قانون (بريطاني) ويضم ٣٥٦ مادة و١٠ لوائح وقد وضع هذا القانون الهيكل التشريعي لمؤسسة الاتحادية فضلا عن تحديده للاختصاصات كل من الاتحاد والولايات. للمزيد ينظر الى:

Mukesh Kumar، Nature of Indian Federalism: An Analysis of Historical Basis and Problems، International Journal of Humanities and Social Science Invention، Vol. 7، No.1، Jan. 2018، p42، and Bidyut Chakrabarty، Indian Politics and Society since Independence Events، processes and ideology، Routledge، New York، 2008، p90.

() [4] عبد الرحمن عبد العال، اللامركزية والتنمية في الهند، مصدر سبق ذكره، ص١٩١.

(٥) المصدر نفسه، ص١٩١.

(٦) همايون كبير، مصدر سبق ذكره، ص ص٩٠ -٩١.

(٧) عبد الرحمن عبد العال، المصدر السابق، ص١٩٢.

(٨) عبد السلام ابراهيم البغدادي ومهند عبد الواحد النداوي، التجربة الهندية في افريقيا، ط١، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٥، ص٢٩.

(٩) ستار جبار علاي، التجربة البرلمانية في الهند وباكستان: دراسة مقارنة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٠٤، ص ٣٦.

() [10] احمد فارس عبد المنعم، النظام السياسي الهندي: الواقع والمستقبل، اوراق اسيوية، مركز الدراسات الاسيوية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، العدد ١٢، شباط ١٩٩٧، ص١٠.

(١١) طه حميد العنبكي، النظم السياسية والدستورية المعاصر اسسها وتطبيقاتها، ط١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت، دار المحجة البيضاء للنشر والتوزيع، ص ٣٤٠.

(١٢) ينظر ديباجة الدستور الهندي الدائم الصادر عام ١٩٤٩، www.idea.int

([13]) Manoj Kumar, Federalism and center-state relations in contemporary India, International Journal of Novel research and development , IJNRD.ORG, Vol10, Issue 10, October 2025, p94.

([١٤]) رادها كومار، اعداد الدستور الهندي، ترجمة: عبد النور، مجموعة سياسة دلهي، ٢٠١٣، ص٧٩.

([١٥]) هم الاشخاص الهنود الذين ينتمون الى ابوين أحدهم من أصل اوربي والاخر من أصل هندي ويقدر عددهم بنحو ١٥٠٠٠٠ شخص. للمزيد ينظر الى ميشيل ستيوارت مل، نظم الحكم الحديثة، ترجمة: احمد كامل، دار الفكر العربي، ١٩٦٢، ص٩٥، وكذلك:

India's Anglo-Indian community fights for survival ،On the website، https://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/asia/india/8920395/Indias-Anglo-Indian-community-fights-for-survival.htm

([١٦]) ينظر الدستور الهندي لعام ١٩٥٠، المادة ٨١.

([١٧]) المصدر نفسه، المادة ٨٥ النقطة ٢ الفقرة ب.

([١٨]) المصدر نفسه، المادة ١٠٢، والمادة ١٠٣.

([١٩]) الدستور الهندي لعام ١٩٥٠، المادة ٨٠.

([٢٠]) احمد فارس عبد المنعم، مصدر سبق ذكره، ص٨.

([٢١]) نورمان د. بالمر، مصدر سبق ذكره، ص١٧٢.

([٢٢]) ستار جبار علاي، التجربة البرلمانية في الهند وباكستان، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥.

([٢٣]) نورمان د.بالمر، مصدر سبق ذكره، ص١٧٦و

Vatsal Khullar، Parliament and the Executive، Background Note for the Conference on Effective Legislatures، PRS Legislative Research، November 29، 2016، P3.

([٢٤]) الدستور الهندي لعام ١٩٥٠، المادة، ٣٥٢، الفقرة ٤و٥.

([٢٥]) اسامه صبحي عبد الزهيري، دور النظام الانتخابي في بناء مؤسسات الدولة في الهند، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية، ٢٠١٧، ص١٢٤.

([٢٦]) عبد الرحمن عبد العال، اللامركزية والتنمية في الهند، مصدر سبق ذكره، ص١٩٦.

([٢٧]) ينظر الدستور الهندي لعام ١٩٥٠، المادة ١٦٩، الفقرة ١.

([٢٨]) اسامة صبحي عبد الزهيري، مصدر سبق ذكره، ص١٢٥.

([٢٩]) الدستور الهندي لعام ١٩٥٠، المادة ١٧٤، الفقرة ٢.

([٣٠]) المصدر السابق، ص١٢٥.

([٣١]) ينظر الدستور الهندي لعام ١٩٥٠، المادة ١٧١، الفقرة ٣.

([٣٢]) ينظر الدستور الهندي لعام ١٩٥٠، المادة ١٧٣.

([٣٣]) ستار جبار علاي، التجربة الهندية: دراسة في النظام السياسي لأكبر ديمقراطية في العالم، ط١، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٧، ص٥٥.

([٣٤]) الدستور الهندي لعام ١٩٥٠، المادة ٥٣.

([٣٥]) باسم علي خريسان، الدول الفدرالية في العالم: دراسة في النظام السياسي، ط١، دار تموز للطباعة والنشر، دمشق، ٢٠١٢، ص١٦٥.

([٣٦]) المصدر السابق، المادة ٦٧.

([٣٧]) ستار جبار علاي، التجربة الهندية: دراسة في النظام السياسي لأكبر ديمقراطية في العالم، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥.

([٣٨]) المصدر نفسه، ص٤٥.

([٣٩]) طه حميد العنبكي، مصدر سبق ذكره، ص٣٤١.

([٤٠]) الدستور الهندي، المادة ٧٥.

([٤١]) ستار جبار علاي، مصدر سبق ذكره، ص٤٦.

([٤٢]) اسامة صبحي عبد الزهيري، مصدر سبق ذكره، ص ص١١٧-١١٨.

([٤٣]) ينظر الدستور الهندي لعام ١٩٥٠، المادة ١٥٨.

([٤٤]) المصدر نفسه، المادة ١٥٦.

([٤٥]) ستار جبار علاي، التجربة الهندية: دراسة في النظام السياسي لأكبر ديمقراطية في العالم، ص٥٣.

(٤٦) عبد الكريم جاسم محمد، صنع السياسة العامة في الهند للمدة من ٢٠٠٢-٢٠١٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٦، ص٨٨.
(٤٧) اسامة صبحي عبد الزهيري، مصدر سبق ذكره، ص١٢٧.
(٤٨) ينظر الدستور الهندي لعام١٩٥٠، المواد ١٦٦و١٦٧.
(٤٩) احمد فارس عبد المنعم، مصدر سبق ذكره، ص ص١٢-١٣.
(٥٠) الدستور الهندي لعام ١٩٥٠، المادة ١٢٤.
(٥١) المصدر نفسه، المادة ١٢٤.
(٥٢) اسامة صبحي عبد الزهيري، مصدر سبق ذكره، ص ص١٢٢-١٢٣.
(٥٣) ينظر: الدستور الهندي لعام ١٩٥٠، المواد (١٣٢ و١٣٤ و١٣٦).
(٥٤) اماني فهمي مترجم، دستور الهند، من كتاب دساتير العالم، المجلد الثاني، ط١، اعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، ادارة الشؤون الفنية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ص٢١٤ و٢١٦.
(٥٥) عبد الكريم جاسم محمد، مصدر سبق ذكره، ص٩٢.
(٥٦) نورمان د بالمر، مصدر سبق ذكره، ص ص١٣٦-١٣٧.
(٥٧) عبد الرحمن عبد العال، اللامركزية والتنمية في الهند، مصدر سبق ذكره، ص١٩٧.
(٥٨) نورمان د. بالمر، مصدر سبق ذكره، ص١٤٠.
(٥٩) مريم جاني حيدر خان، نظام الحكم المحلي: دراسة مقارنة الولايات المتحدة الامريكية- المانيا- الهند- العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٧، ص١٠١.
(60) Manoj Kumar, Op.cit, p97.
(٦١) عبد الرحمن عبد العال، اللامركزية والتنمية في الهند، مصدر سبق ذكره، ص ص١٩٨-١٩٩.
(٦٢) المصدر نفسه، ص٢٠٠.

المصادر والمراجع

المصادر العربية

اولاً: الوثائق

١. الدستور الهندي الدائم الصادر عام ١٩٤٩.

ثانيا: الكتب

١. اماني فهمي مترجم، دستور الهند، من كتاب دساتير العالم، المجلد الثاني، ط١، اعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، ادارة الشؤون الفنية، القاهرة، ٢٠٠٩.
٢. باسم علي خريسان، الدول الفدرالية في العالم: دراسة في النظام السياسي، ط١، دار تموز للطباعة والنشر، دمشق، ٢٠١٢.
٣. جابر عوض، اللامركزية والتنمية في الخبرة الأسيوية، مركز الدراسات الاسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١١.
٤. رادها كومار، اعداد الدستور الهندي، ترجمة: عبد النور، مجموعة سياسة دلهي، ٢٠١٣.
٥. ستار جبار علاي، التجربة الهندية: دراسة في النظام السياسي لأكبر ديمقراطية في العالم، ط١، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٧.

٦. طه حميد العنبكي، النظم السياسية والدستورية المعاصر اسسها وتطبيقاتها، ط١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت، دار المحجة البيضاء للنشر والتوزيع.
٧. عبد السلام ابراهيم البغدادي ومهند عبد الواحد النداوي، التجربة الهندية في افريقيا، ط١، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٥.
٨. ميشيل ستيوارت مل، نظم الحكم الحديثة، ترجمة: احمد كامل، دار الفكر العربي، ١٩٦٢.
٩. نورمان د. بالمر، النظام السياسي في الهند، ترجمة: محمد فتح الله الخطيب، مكتبة انجلو المصرية، ١٩٦٥.
١٠. همايوم كبير، التراث الهندي، مجلس الهند للروابط الثقافية، دلهي الجديدة، ١٩٥٥.

ثانيا: الدوريات

١. احمد فارس عبد المنعم، النظام السياسي الهندي: الواقع والمستقبل، اوراق اسيوية، مركز الدراسات الاسيوية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، العدد ١٢، شباط ١٩٩٧.
٢. صلاح خلف مشاي، ثورة السيبوي الهندي عام ١٨٥٧: دراسة تحليلية لعوامل النشوء واسباب الفشل، مجلة الكلية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل، العدد ٢٠، نيسان ٢٠١٥.

ثالثا: رسائل الماجستير والاطاريح

١. اسامه صبحي عبد الزهيري، دور النظام الانتخابي في بناء مؤسسات الدولة في الهند، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية، ٢٠١٧.
٢. ستار جبار علاي، التجربة البرلمانية في الهند وباكستان: دراسة مقارنة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٠٤.
٣. عبد الكريم جاسم محمد، صنع السياسة العامة في الهند للمدة من ٢٠٠٢-٢٠١٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٦.
٤. مريم جاني حيدر خان، نظام الحكم المحلي: دراسة مقارنة الولايات المتحدة الامريكية- المانيا- الهند-العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٧.

المصادر الإنكليزية

1. Bidyut Chakrabarty، Indian Politics and Society since Independence Events، processes and ideology، Routledge، New York، 2008.
2. Manoj Kumar, Federalism and center-state relations in contemporary India, International Journal of Novel research and development, IJNRD.ORG, Vol10, Issue 10, October 2025.

3. Mukesh Kumar، Nature of Indian Federalism: An Analysis of Historical Basis and Problems، International Journal of Humanities and Social Science Invention، Vol. 7، No.1، Jan. 2018.
4. Vatsal Khullar، Parliament and the Executive، Background Note for the Conference on Effective Legislatures، PRS Legislative Research، November 29، 2016.

Sources and References

Arabic Sources

First: Documents

1. The Permanent Constitution of India, issued in 1949.

Second: Books

1. Amani Fahmy, translator, The Constitution of India, from the book Constitutions of the World, Volume 2, 1st edition, prepared by the General Authority of the National Library and Archives, Department of Technical Affairs, Cairo, 2009.
2. Basem Ali Khraisan, Federal States in the World: A Study in the Political System, 1st edition, Tammuz Publishing House, Damascus, 2012.
3. Jaber Awad, Decentralization and Development in the Asian Experience, Center for Asian Studies, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, 2011.
4. Radhakumar, Drafting the Indian Constitution, translated by Abdul Nour, Delhi Policy Group, 2013.
5. Sattar Jabbar Alai, The Indian Experience: A Study in the Political System of the World's Largest Democracy, 1st edition, Arab Publishing and Distribution, Cairo, 2017.
6. Taha Hamid Al-Anbaki, Contemporary Political and Constitutional Systems: Their Foundations And its applications, 1st ed., Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, Beirut, Dar al-Mahajjah al-Bayda for Publishing and Distribution.
7. Abd al-Salam Ibrahim al-Baghdadi and Muhannad Abd al-Wahid al-Nadawi, The Indian Experience in Africa, 1st ed., Arab Scientific Publishers, Beirut, 2015.
8. Michael Stuart Mill, Modern Government, translated by Ahmad Kamil, Dar al-Fikr al-Arabi, 1962.

9. Norman D. Palmer, The Political System in India, translated by Muhammad Fathallah Al-Khatib, Anglo-Egyptian Library, 1965.
10. Humayun Khair, Indian Heritage, Indian Council for Cultural Relations, New Delhi, 1955.
Second: Periodicals
1. Ahmed Fares Abdel Moneim, The Indian Political System: Reality and Future, Asian Papers, Center for Asian Studies, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, Issue 12, February 1997.
2. Salah Khalaf Mashay, The Indian Sipawayo Rebellion of 1857: An Analytical Study of the Factors of Emergence and the Reasons for Failure, Journal of the College of Basic Educational and Human Sciences, University of Babylon, Issue 20, April 2015.
Third: Master's Theses and Dissertations
1. Osama Sobhi Abdel Zuhairi, The Role of the Electoral System in Building State Institutions in India, Unpublished Master's Thesis, College of Political Science, Al-Mustansiriya University, 2017.
2. Sattar Jabbar Alai, The Parliamentary Experience in India and Pakistan: A Comparative Study, Unpublished PhD dissertation, University of Baghdad, College of Political Science, Baghdad, 2004.
3. Abdul Karim Jassim Mohammed, Public Policy Making in India from 2002-2015, Unpublished Master's Thesis, College of Political Science, University of Baghdad, 2016.
4. Maryam Jani Haider Khan, Local Government: A Comparative Study of the United States, Germany, India, and Iraq, Unpublished Master's Thesis, College of Political Science, Al-Mustansiriya University, 2017.
English Sources
1. Bidyut Chakrabarty، Indian Politics and Society since Independence Events، processes and ideology، Routledge، New York، 2008.
2. Manoj Kumar, Federalism and center-state relations in contemporary India, International Journal of Novel research and development, IJNRD.ORG, Vol10, Issue 10, October 2025.
3. Mukesh Kumar، Nature of Indian Federalism: An Analysis of Historical Basis and Problems، International Journal of Humanities and Social Science Invention، Vol. 7، No.1، Jan. 2018.
4. Vatsal Khullar، Parliament and the Executive، Background Note for the Conference on Effective Legislatures، PRS Legislative Research، November 29، 2016.